

تفعيل بطاقة الدفع الإلكتروني اعتمادا على العملة الرقمية قراءة في ضوء قانون

النقدي والمصرفي رقم 23-09

ACTIVATION OF ELECTRONIC PAYMENT CARD BASED ON DIGITAL CURRENCY READ IN LIGHT OF THE CASH AND BANKING LAW NO. 23-09

بوتوشنت رجاء¹، د. زقاري أمال²

¹المركز الجامعي مرسلني عبد الله (تيبازة)، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم

السياسية، boutouchent.radja@cu-tipaza.dz

²المركز الجامعي مرسلني عبد الله (تيبازة)، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، -[zeggari.amel@cu-](mailto:zeggari.amel@cu-tipaza.dz)

tipaza.dz

تاريخ النشر: 2025/01/05

تاريخ القبول: 2024 /11/13

تاريخ الإرسال: 2024/10/24

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تحدي البنك المركزي الجزائري في إصدار شكل جديد للعملات الرقمية في ظل الاقتصاد المشفر يدعى الدينار الرقمي الجزائري e-DZD، وهذا ما تجسد من خلال آخر إصدار لقانون النقدي والمصرفي سنة 2023، وكذا الآثار المترتبة عن اعتماد العملات الرقمية للبنك المركزي ودورها في تفعيل بطاقة الدفع الإلكتروني، على أساس أن تقنية البلوكتشين تشكل تحديا وتوجها عالميا جديدا يتطلب إمكانية وتقنية عالية ويفعل روابط قائمة على اللامركزية واللاوساطة، ولهذا أوجبت الدراسة بضرورة وضع آليات لعرض الدينار الرقمي الجزائري وتأثيره على بطاقة الدفع الإلكتروني، ويهدف الدينار الرقمي إلى تعزيز الشمول المالي وترقية المدفوعات الرقمية، مما يؤدي إلى تطوير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية المركزية ، الدينار الرقمي الجزائري ، بطاقة الدفع الإلكتروني ، تقنية البلوكتشين.

Abstract :

This paper aims to highlight the challenge of the Central Bank of Algeria in issuing a new form of digital currency under the encrypted economy called the Algerian digital dinar e-DZD And this is exemplified by the last promulgation of the Monetary and Banking Law in 2023 as well as the implications of adopting the Central Bank's digital currencies and their role in

المؤلف المرسل: بوتوشنت رجاء

activating the e-payment card blockchain ", based on the fact that blockchain technology is a new global challenge and orientation that requires high potential and technology and makes linkages based on decentralization and mediation, The study therefore required the establishment of mechanisms to display Algerian digital dinars and their impact on the electronic payment card. Digital Dinar aims to promote financial inclusion and upgrade digital payments, leading to the development of e-commerce and the digital economy.

Keywords: Central digital currencies, Algerian digital dinars, electronic payment card blockchain technology.

مقدمة:

تعتبر العملة الرقمية من أهم الابتكارات الحديثة التي أحدثت تطور ملحوظ في نظام الدفع الالكتروني، ويرجع ذلك لاستخدام تقنيات الدفع الرقمية التي من شأنها أن تشكل دعما للمنظومة المالية، والعملية تكون متاحة في شكل رقمي ليس لها وجود مادي ملموس يتم تداولها من خلال بروتوكولات حاسوبية عبر الانترنت ،وقد حققت هاته العملة انتشارا وإقبالا متزايدا لخصوصيتها وسرعة التعامل بها .

وأبرز بروز العملات الافتراضية المستندة إلى تقنية البلوكتشين تحديات تواجه البنوك المركزية وتهدد نظم الدفع، كونها تصدر من طرف هيئات مجهولة الهوية ولا يوجد لها أي سند قانوني سندها الوحيد اتفاق المستخدمين لها، وتجنب مخاطر العملات المشفرة من أهم الأولويات بالنسبة لصناع القرار في مختلف الدول، ويعد إصدار العملات الرقمية المركزية كأحد أهم الحلول للحد من انتشار هذا النوع من العملات وتم تبنيها بشكل واسع من قبل البنوك المركزية حول العالم.

تمثل العملة في أي بلد كان مظهر من مظاهر السيادة على إقليمها، يطلق عليها مصطلح "العملة السيادية" كتعبير عن العملة الوطنية لهذا البلد ، وهذا الأمر لا يقتصر على العملة التقليدية فقط؛ بل يشمل العملة الرقمية المركزية كونها من مظاهر السيادة .

ويعتبر تجسيد الدينار الرقمي من طرف البنك المركزي الجزائري نقلة نوعية في مجال المصرفي و ضرورة ملحة من أجل انتهاز تحول رقمي ، حيث أنه يخضع لرقابة مركزية مما يسمح له بالاستفادة من مزايا العملات الافتراضية دون أن يهدد منظومة الدفع الوطنية ، ويعتبر الدينار الرقمي الجزائري أداة فعالة يمكن أن تحد من مخاطر استخدام وتبني الجزائريين للعملات الافتراضية كالببتكوين، ويساهم تجسيد الدينار الرقمي الجزائري في حل ومعالجة العديد من المشكلات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كمشكلة

التسرب النقدي والحد من السوق الموازي مع تتبع حركة رؤوس الأموال ،بالإضافة إلى ظهور أنشطة اقتصادية جديدة مثل منصات الخدمات المالية ومزودو خدمات الدفع التي أبرزها المشرع الجزائري في قانون رقم 09_23 متضمن القانون النقدي والمصرفي.¹

وتجدر الإشارة إلى أن دراستنا لهذا الموضوع تهدف إلى تحديد العلاقة الوطيدة بين العملات الرقمية وبطاقة الدفع الالكتروني.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة توضيح آليات إصدار العملات الرقمية ودورها في تفعيل بطاقة الدفع الالكتروني من خلال طرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير تداول الدينار الرقمي الجزائري على بطاقة الدفع الالكتروني؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى بحثين، تطرقنا في مبحثنا الأول لتحديد الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية وبطاقة الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه آليات عرض الدينار الرقمي الجزائري وإنعكاسه على بطاقة الدفع الالكتروني .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية وبطاقة الدفع الإلكتروني

العملات الرقمية كآلية لتكنولوجيا المالية الحديثة لاقت إقبالا كبيرا من أصحاب الاختصاص وكذا المتعاملين بها، فأصدار العملات الرقمية يتم بموجبه استبدال النقود العادية بالنقود الرقمية المخزنة على وسيلة الكترونية قد تكون هذه الوسيلة بطاقة دفع الالكترونية، وحتى يتم الإحاطة بالعملات الرقمية وبطاقة الدفع الإلكتروني بشكل جيد سيتم التطرق لمفهوم العملات الرقمية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسيخصص لبطاقة الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية

مع تنوع العملات الرقمية وتطورها المستمر يمكن قول أن العملة الرقمية تشمل العملات الرقمية اللامركزية (الافتراضية) والعملات الرقمية المركزية ،وبغض النظر عن المسميات فإن ما يميز هذه العملات أنها متاحة بشكل رقمي ليس لها وجود مادي ملموس، وسيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم العملات الرقمية الافتراضية (الفرع الأول)، ومفهوم العملات الرقمية المركزية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم عملات الرقمية الافتراضية

تعد هذه العملة من القضايا المستجدة التي أفرزتها التطورات التكنولوجية، وأصبحت محل جدل الباحثين وفقهاء القانون وسوف نتطرق إليها من خلال تعريفها وإبراز خصائصها (أولا) ثم تبين سلبياتها ومشاكل تداول هذه العملة (ثانيا).

أولاً: تعريف العملات الرقمية الافتراضية وخصائصها

1 تعريف العملات الرقمية الافتراضية

قدم الفقهاء عدة تعريفات للعملات الرقمية الافتراضية، تشترك في خاصية أن لها تمثيل إلكتروني لا وجود مادي لها، ولم أجد من الفقهاء من ضبط تعريف للعملة الرقمية المشفرة بتعريف جامع مانع، ويرجع ذلك لعدم اعتبارها نقدا حقيقيا وكذا للتطور السريع الذي تشهده هذه العملات.

تعرف العملة الرقمية الافتراضية بأنها مجموعة من الرموز الإلكترونية الغير ملموسة، تقوم على تشفير معاملاتها والتحكم فيها من أجل تأمينها، وتقوم بالمعاملات السريعة التي تتم مباشرة بين الأطراف دون تدخل للوسطاء،² ولا تخضع لرقابة البنك المركزي ولا أي منظمة عالمية، يتم تداولها من خلال منصات افتراضية بواسطة أجهزة متطورة بالاعتماد على تقنية البلوك تشين، تستمد قيمتها من ثقة المتعاملين بها وتلقى قبولا بين أعضاء مجتمع افتراضي ولكنها لا تحظى بالقبول العام.³

2 خصائص العملات الرقمية الافتراضية

تتميز العملات الافتراضية بمجموعة من الخصائص تميزها عن العملات الكلاسيكية، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- التشفير وإخفاء الهوية: لا يتطلب التعامل بهذه العملة الإفصاح عن هوية المتعاملين بها، بالإضافة إلى استخدام أسماء مستعارة في التعامل.

- عملة معنوية (رقمية): ليس لها خصائص فيزيائية ملموسة عكس العملات التقليدية.

- اتساع نطاق تداولها: أي قدرة التعامل بالعملات الافتراضية في مختلف أنحاء العالم حيث تتسم بالعالمية، وإمكانية تحويل الأموال من أي مكان وبأي قيمة.⁴

- ميزة اللامركزية: لا تستند لأي سلطة مركزية ولا تخضع لأي جهة رقابة قانونية وتنظيمية تقوم بالسيطرة عليها، وبالتالي يصعب تعقب معاملاتها وحضرها إذا كانت العمليات غير قانونية.

- السرعة العالية: يتم القيام بمجموعة من العمليات عبر مختلف أنحاء العالم في مدة زمنية قصيرة جدا.

- انخفاض رسوم المعاملات: تحويل الأموال يكون بأقل تكلفة لعدم وجود وسيط حيث لا تمر تلك الأموال عبر المؤسسات المصرفية، تتم المعاملات مباشرة بدون وسيط وتعتمد على مبدأ الند للند وهذا يؤدي إلى تسريعها وتسهيلها.⁵

- تعتمد على تقنية سلاسل الكتل (بلوك تشين): وهي أكبر قاعدة بيانات رقمية إذ تستند على خوارزميات تشفير، مما يجعلها أهم ابتكار يمكن أن يحدث تطور كبير في مجال الأعمال.

-القبول الطوعي: تستمد قيمتها من قبول المتعاملين تعامل بها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة للحساب.⁶

ثانيا: مشاكل العملات الرقمية الافتراضية

رغم المزايا التي تتمتع بها العملات الافتراضية إلا أنها محاطة بمجموعة من المخاطر المتنوعة من عدة جوانب، وهي المخاطر الاقتصادية والمخاطر التقنية ،وأخيرا المخاطر القانونية تؤدي هذه المخاطر إلى فقد الثقة في تداولها.

1 المشاكل الاقتصادية

- ارتفاع تداول العملات الافتراضية يرفع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي .
- عدم الاستقرار في أسعارها وتذبذبه مثال ذلك البيتكوين حيث ارتفعت قيمته بشكل كبير رغم غياب الاعتراف الدولي له كعملة رسمية ، وهناك بالمقابل خطر الانخفاض المفاجئ لسعرها وهذا يؤثر على استقرار العملة.

-إضافة إلى أن العملات الافتراضية مجهولة المصدر فهي غير خاضعة للضريبة ويعتبر تهديدا للاقتصاد.⁷

2 المشاكل التقنية

وهي الأخطاء التي تحدث في معالجة المعاملات ،فيجب معرفة طريقة استخدام المحفظات الرقمية وكذا المنصات الخاصة بالعملات الافتراضية ،حيث لا توجد طريقة لتعويض أصحاب المحافظ في حالة إخفاق المنصة في تنفيذ،إضافة إلى مجموعة من المخاطر تتمثل في:

- إمكانية خسارة مبالغ ضخمة بسبب فقدان كلمة المرور، فلا يملك المتعامل حق الرجوع على الأطراف.
- التطور المستمر في تقنيات العملات الافتراضية وعدم القدرة على التعامل مع هذا التطور وحماية عملاء من الاختراق وقرصنة.⁸

3 المشاكل القانونية:

- غياب الأطر التنظيمية للعملة وتفتقد للغطاء القانوني، ما ينشأ عنه مخاطر أمنية وإجرامية وهذا ناتج عن استغلال السرية في التعامل، وهذا يؤدي إلى جرائم مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتستر على أموال الجريمة، والقيام بمعاملات محرمة تحت غطاء العملات الافتراضية.

- عدم الاعتراف بها كنقود قانونية، وعدم استقرار وضعها كعملة ومنه لا تتمتع بخاصية الإبراء.⁹

فضلا عن هذه المخاطر فقد تواجه الدولة مخاطر أخرى منها:

- مخاطر رقابية فالعملات الافتراضية يصعب تعقبها لمعرفة أطراف التعامل، بالإضافة لمعرفة تدفقات المالية .

_مخاطر التي تنشأ عن استخدام العملات كوسيلة دفع وأبرزها مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى مخاطر السيولة وعدم القبول العام.¹⁰

فرع 2: مفهوم العملات الرقمية المركزية

هناك اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية لإصدار العملات الرقمية لعدة أسباب أبرزها تطور تعاملات العملة المشفرة وتهديدها للنظام النقدي و الاقتصاد الدولي بشكل عام، فالعملات الرقمية المركزية تكون عملات مرتبطة بقوانين وتشريعات تجعلها أداة دفع رقمية مدعومة بالوحدة وطنية تضمن قبولها كقوة شرائية ووسيلة للتبادل، وسوف نتطرق إلى تعريفها وخصائصها (أولا) ثم فوائدها (ثانيا) ثم نتطرق إلى الطبيعة القانونية (ثالثا).

أولا: تعريف العملات الرقمية المركزية ومميزاتها

1 تعريف العملات الرقمية المركزية (CBDC- Central Bank Digital Currency)

لا يوجد تعريف محدد للعملة الرقمية المركزية لكن تشترك مع العملات المشفرة في تعريفها وتختلف عنها في أن العملة المشفرة لا تصدر عن جهة رسمية ولا تخضع للرقابة وتفتقر إلى الإطار القانوني علي عكس العملات المركزية.

عرفت العملات الرقمية للبنوك المركزية بأنها شكلا من أشكال النقود الرقمية المركزية، يمكن استخدامها من قبل الأفراد والشركات للقيام بمختلف التعاملات، وهي تمثيل رقمي للعملة الوطنية يصدرها البنك المركزي، كما تكون متاحة للأفراد وتسمى العملات الرقمية المركزية بغرض التجزئة، وللشركات والمؤسسات المالية وتعرف بالعملات الرقمية المركزية بغرض الجملة،¹¹ ويحتفظ بالعملة الرقمية إما في

حساب لدي البنك المركزي أو كرموز رقمية علي أجهزة محمولة أو بطاقات الدفع أو أشكال أخرى من المحافظ الرقمية، والعملية تكمل النقود المادية بدلا من أن تحل محلها.¹²

تعد العملات الرقمية المركزية محاولة لمسايرة التطور في النقد الرقمي، وهذا للحد من مخاطر عملات لا يعرف مصدرها، وشهدت عدة دول ضمن سياستها النقدية انتهاج هذه العملة، التي تظهر في شكل رقمي بدلا من طباعة النقود، فهي وسيلة للدفع ووحدة حساب ومخزن للقيمة، بإضافة إلى أنها لا تستوجب بضرورة استخدام تقنية بلوك تشين في معاملتها كما هو الحال في العملات المشفرة ولقد اقر قانون النقدي والمصرفي رقم 09_23 إصدار عملة رقمية تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري ويشكل دعما للشكل المادي للعملة النقدية وتتمثل أبرز أولويات إصدار مثل هذه العملات في زيادة مستويات الشمول المالي وتحسين كفاءة السياسة النقدية.

2 خصائص العملات الرقمية المركزية

لما كانت العملات الرقمية الرسمية نقودا قابلة للتداول فلا بد من تمتعها بسمات النقود القانونية

وتتمثل خصائصها فيما يلي:

- لها قيمة نقدية محددة: أي تأخذ قيمتها من العملات الورقية التي يتم تخزينها في المحافظ الإلكترونية ولا تختلف عنها في القيمة ماعدا في شكلها الالكتروني.¹³

- تصدر من طرف البنوك المركزية: وتخضع لإطار قانوني وتضمنها النظم السياسية والإدارية للدول.

- سهولة الوصول لها :من المهم أن يكون الوصول للعملة الرقمية الرسمية عبر وسائل متاحة وأن تكون سهلة التداول والاستخدام ومقبولة الدفع بلا تعقيدات.

- المرونة وقابليتها للتوسع والتطوير: يجب أن تكون العملة الرقمية الرسمية ذو جاذبية للمتعاملين بها لما توفره من مزايا وما تتمتع به من ثقة في التعاملات المالية، حيث أن تطوير العملة بصورة مستمرة يجعلها مواكبة لمتطلبات مستخدميها واستجابة للتغيرات المختلفة.¹⁴

- مستوى الأمان :العملة الرقمية المركزية قيمة حقيقية موثوقا بإصدارها قائم على الرموز الشفيرة لتوفير الحماية؛وجود قيمة عالية من أمان تحميها من تعرضها لأي خطر الالكتروني أو تزويرها أو اختراق الحسابات و قواعد البيانات الخصوصية.¹⁵

- الشمول المالي : أن تكون متاحة لكل مستخدميها بشكل مستمر وقدرتها للوصول إلي الأفراد والأعمال في المناطق لمهمشة، استقطاب المدن النائية.¹⁶

ثانيا: الفوائد الناتجة عن إصدار العملات الرقمية المركزية

يؤدي طرح العملة الرقمية المركزية كوسيلة دفع الكترونية جديدة إلى تحسين كفاءة نظام الدفع، يوجد من الأسباب والدوافع التي يمكن أن تشكل حافزا للدولة أن تصدر عملتها الرقمية وتتمثل فيما يلي:

- تقليل من تكلفة إصدار النقود التقليدية، العملات الرقمية قائمة على رموز رقمية حيث أن استخدامها سيوفر كثير من تكاليف إصدار النقود التقليدية.

- توفير نظام الكتروني وطني للمدفوعات يساعد على فاعلية أكبر في تنفيذ السياسة النقدية والتعافي الاقتصادي السريع من الأزمات.¹⁷

- تعزيز مستوى الشفافية في تتبع المعاملات المالية وتسهيل تنفيذ القوانين الضريبية وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والكشف عن المعاملات المالية المشبوهة وهو الأمر الذي يسهل من عملية كشف الفساد والتلاعب بالمال العام.¹⁸

ثالثا: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المركزية

أثارت الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المركزية ومدى اعتبارها نقودا جدل كبيرا بين الفقهاء القانون، وقد تمحور الخلاف حول تحديد طبيعة هذه النقود وهل تعد نقودا تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها النقود التقليدية، أو أنها تعد نوع جديد من العملات يضاف إلى العملات الورقية، وتحديد طبيعة هذه العملات أهمية كبيرة لأن هذا التحديد سوف يتوقف عليه النظام النقدي والمالي، فهناك من يرى أن النقود الرقمية نوع من أنواع النقود العادية وهناك من اعتبرها نوع قائم في حد ذاته وعليه سوف نتطرق لآراء الفقهاء؛ وصولا إلى الطبيعة القانونية من خلال قانون 09_23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

1 النقود الرقمية أحد صور النقود العادية

حسب أصحاب هذا الرأي تعتبر النقود الرقمية لها نفس خصائص النقود الورقية وتقوم بنفس الدور، فالنقود الرقمية تعد صورة غير مادية للنقود الورقية، على أساس أن النقد رمز للقيمة وليس القيمة في حد ذاتها وتطور المادي للنقود أدى إلى اختلاف الطبيعة الفيزيائية للنقود الرقمية عن النقود التقليدية، ووفقا بين النقود الرقمية والتقليدية يكمن في الشكل المادي.¹⁹

وقانونيا يحتكر البنك المركزي حق إصدار النقود مما يجعلها وسيلة لإبراء الذمة، فالبنك المركزي جعل علاقة مساواة بين نقود المدخلات وهي النقود التقليدية، ونقود المخرجات وهي العملات الرقمية التي تخزن في محافظ الالكترونية، أي تساوي في القيمة النقدية والتغير الفيزيائي لكلتا العملتين.

2 النقود الرقمية تعد شكلا جديداً من أشكال النقود

يرى أصحاب هذا الرأي أن النقود الرقمية نقود حقيقية تنفرد بطبيعة خاصة، ولا يمكن اعتبارها شكل من أشكال النقود الكلاسيكية فالتغير طريقة الدفع أدى إلى تغيير طبيعة النقود، فأصبحت النقود الرقمية تشكل نظاما خاص يرتكز على تكنولوجيا وأجهزة متطورة، حيث أنه نوع جديد من النقود يختلف عن العملات التقليدية، يتداول من حساب لآخر بدلا من التداول من يد إلى يد بواسطة وسائل دفع حديثة مثل البطاقات الالكترونية، وهناك من يرى أن النقود الرقمية لا تعد شكلا جديدا إلا إذا توفرت فيها ضوابط فيشترط هذا الإتجاه أنه حتى يصبح الشيء نقودا يجب أن يكون قابلا للقياس ويحظى بالقبول العام كوسيط للتبادل ووسيلة للدفع، دون وجود مانع من قيامها بدورها وذلك لشمول هذا الرأي لخصائص النقود القانونية كالتداول وإتمام عمليات الدفع وإبراء الذمة.²⁰

ومن وجهة نظري أن النقود الرقمية تعد صورة غير مادية للنقود التقليدية، بإضافة إلى أن النقود الرقمية تعتبر شكل جديد من أشكال النقود القانونية، ودليل ذلك اعتراف الدول بالعملات الرقمية، وتجسد ذلك بإصدار الدول للعملة منها الجزائر تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري واعتبار النقود الرقمية نوع قائم في حد ذاته وتتمتع بخصوصية اتجاه النقود الورقية .

منع قانون المالية الجزائري لسنة 2018²¹ التعاملات بالعملة الافتراضية في المادة 117 التي منعت شراء وبيع واستعمال وحيازة العملة الافتراضية، ولم ينصّ المشرع على عقوبة معينة لمخالفة نص المادة رقم 117 من قانون المالية، بل نص على معاقبة كل من خالف أحكام المادة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

وفي عام 2023 أضاف المشرع الجزائري الأصول الافتراضية باعتبارها قيم رقمية إلى مفهوم الأموال من خلال المادة 04 من القانون رقم 01-23 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها،²² وجاء في سياق المادة الأصول الافتراضية هي القيم الرقمية التي يمكن تداولها رقميا أو تحويلها، ويمكن أن تستخدم لأغراض الدفع أو الاستثمار.

إن إصدار العملة الرقمية يجب أن يكون مغطى بغطاء قانوني تستند عليه الدولة وقد اعتمد المشرع الجزائري العملة الرقمية لأول مرة بموجب قانون النقد والقرض 09-23 أطلق عليها الدينار الرقمي الجزائري والمادة 2 حددت مكونات العملة الوطنية حيث تتكون العملة النقدية من أوراق نقدية وقطع

معدنية في شكلها المادي، والعملية الرقمية في شكلها الرقمي تسمى الدينار الرقمي الجزائري، ويرجع امتياز إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي الذي يدعى في صلب المادة بنك الجزائر.²³

انطلاقا من نص المادة 2 نستنتج أن مشرع الجزائري اعتبر العملات الرقمية شكلا جديدا من أشكال النقود القانونية ومنح مشرع حق إصدار العملة للبنك المركزي، ومن اختصاصات البنك المركزي تنظيم السياسة النقدية والمصرفية واستقرار النقد وكذلك حق ممارسة إصدار العملة الرقمية وهذا ما نص عليه المشرع في فقرة 4 من المادة 2 .

ويحدد تقنية إصدار العملة الرقمية عن طريق أنظمة وفقا لنص المادة 3 وتشمل:

-شروط إصدار وتطوير العملة الرقمية للبنك المركزي

-قواعد تسيير ورقابة العملة الرقمية للبنك المركزي.²⁴

إن القوة القانونية التي يسبغها القانون تتمثل في قوة الإبراء التي تضفيها الدولة على العملة الرقمية الرسمية هي بالتأكيد من سيلي بضلالتها على زيادة الثقة بها واتساع مجتمعا.

ويستمد الدينار الرقمي الجزائري قوته القانونية من نص مادة 4 التي نصت يكون للأوراق النقدية والقطع المعدنية وكذا العملة الرقمية التي يصدرها بنك الجزائر دون سواها سعر قانوني ولها قوة إبرائية غير محدودة.²⁵

والقانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 لم يتطرق للعملات الرقمية بشكل واضح، ولم يبين ماهية العملات الرقمية في المادة 74 التي ذكرت العملة الرقمية وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني.²⁶

وألزم المشرع المؤسسات بتوقيف العملية المرتبطة بالأصول الافتراضية باستثناء العملات الرقمية المركزية في الباب الرابع عشر من نظام رقم 24-03 متعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، حيث أوجبت المادة 48 على المؤسسات الخاضعة أن تضع آلية تسمح بإيقاف تنفيذ أي عملية مرتبطة بالأصول الافتراضية و/أو بمزودي الأصول الافتراضية الممنوعة بموجب هذا التشريع، وتبليغ خلية معالجة الاستعلام المالي على الفور، ولا تشمل هذه الآلية العملات الرقمية المركزية.²⁷

ويقصد في مفهوم هذا النظام بالمؤسسات الخاضعة للبنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر.

من خلال هذه النصوص القانونية تتحدد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية المركزية، حيث نستشف من هذه النصوص أن المشرع الجزائري اعتبر العملات الرقمية المركزية شكلا جديداً من أشكال النقود القانونية ، بإضافة إلى ذلك أدرجها المشرع الجزائري ضمن وسائل الدفع الالكترونية الحديثة من خلال نص المادة 74 التي تعتبر وسائل دفع كل وسيلة تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن الأسلوب المستعمل بما في ذلك العملة الالكترونية ، أما عن عرض العملة الرقمية الرسمية فما على البنوك المركزية إلا أن تختار الآلية التي تتواءم والسياسة النقدية إلى حين إصدار أنظمة التي تضبط شروط إصدار وتسيير ورقابة العملة .

المطلب الثاني: مفهوم بطاقة الدفع الالكتروني

لغرض إعطاء صورة واضحة عن بطاقة الدفع الالكتروني لا بد من تسليط الضوء على تعريف بطاقة الدفع الإلكتروني (الفرع الأول)، كما سيتم إبراز خصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف بطاقة الدفع الالكتروني

1- تعريف فقهي:

ويطلق عليها اسم البطاقات البنكية حسب وظيفتها التي تؤديها وتعتبر بطاقة الدفع الالكتروني وسيلة جديدة من وسائل الدفع ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي وكان لها الفضل في ظهور أنواع أخرى من وسائل الدفع الالكتروني والمتمثلة في البطاقة الذكية والنقود الرقمية ومحافظ النقود الالكترونية.²⁸

من أهم التعريفات ما ورد ضمن القرارات والتوصيات الصادرة عن المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة بجدة عام 1993 في موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الالكترونية بأنها مستند يعطيه مصدره للحامل ويمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع فوري للثمن لالتزام المصدر بالدفع ،حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد

ثمن مشترياته ويقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء ثمن من الحامل.²⁹

وفي تعريف آخر بأنها أداة للوفاء بالتزامات لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه لدى التاجر الذي بدوره يقوم بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة ويطلق على التسوية بين البنك والأطراف اسم نظام الدفع الالكتروني.³⁰

2-تعريف التشريعي:

نظام الدفع في التشريع الجزائري كان يعاني من تأخر في تطبيق وسائل الدفع الحديثة، وكان أول ظهور من خلال قانون النقد والقرض رقم 90-10 المعدل بموجب الأمر 03-11 إلى غاية صدور قانون رقم 09-23 الذي الغي الأمر 03-11 من خلال المادة 166 وتطرق إلى العمل بنظام وسائل الدفع الحديثة من خلال المادتين 68 و 74 من القانون 09-23، حيث حددت المادة 68 أشكال العمليات المصرفية والتي تتمثل في تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف العملاء وإدارة هذه الوسائل،³¹ والمادة 74 سألغة الذكر التي تعتبر كل من بطاقة الدفع الالكتروني والعملة الرقمية وسيلة من وسائل الدفع الحديثة.

بإضافة إلى نص المشرع على بطاقات الدفع والسحب في القانون التجاري في الفصل الثالث من الباب الرابع من الكتاب الرابع تحت عنوان "بطاقات الدفع والسحب" ³² حيث أوردهما المشرع الجزائري في المادتين 543 مكرر 23 و 543 مكرر 24 من التقنين التجاري، عرف المشرع الجزائري بطاقات الدفع من خلال نص المادة 543 مكرر 23 حيث تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والمؤسسات المالية تسمح لحاملها بسحب أو تحويل أموال.³³

بينما عرف بطاقة السحب في فقرة 2 حيث يقتصر دورها على السماح لحاملها بسحب الأموال فقط. أما المادة 543 مكرر 24 من التقنين التجاري حددت أثر الأمر بالدفع المعطى بموجب بطاقة الدفع، واعتبره المشرع نهائيا لا يمكن الرجوع عنه أو الاعتراض عليه، إلا في حالة سرقة أو ضياع أو التسوية القضائية أو إفلاس حامل البطاقة.³⁴

وهذه النصوص غير كافية لتحديد مختلف أحكام بطاقة الدفع وخاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الناشئة عن استخدام البطاقة، وعلى المشرع تبني نظام التعامل ببطاقات الدفع وتنظيمها قانونيا حماية للمتعاملين.

تعتبر بطاقات الدفع من وجهة نظر القانونية على أنها عبارة عن عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة بفتح حساب لحامل البطاقة، الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بمشترياته لدى المحلات التجارية، التي ترتبط مع مصدر البطاقة بعقد تتعهد بقبولها الوفاء بمشتريات حاملي البطاقات وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال ولها حجييتها القانونية في الإثبات أمام الجهات القضائية.³⁵

الفرع الثاني: خصائص بطاقة الدفع الالكتروني

تتمثل خصائص بطاقة الدفع الالكتروني فيما يلي:

-أداة ولاء و ضمان: أداة ولاء لأن حاملها يقدمها للتجار للوفاء بثمن مشترياته، وأداة ضمان لأنها تضمن للتجار استيفاء ثمن مباشرة من حساب حاملها.³⁶

-أداة مصرفية متعددة الأطراف: يتعامل بها ثلاثة أطراف (مصدر البطاقة والحامل والتاجر) ويرتبط كل طرف مع الآخر بعقد مستقل مما ينشأ عليه حقوق والتزامات مستقلة بكل عقد.³⁷

-إنها وسيلة فعالة ومتطورة: مما يجعلها سهلة حمل واستخدام وكذا توفر الأمان من خلال قلة تعرضها للسرقة و ضياع.³⁸

-بطاقة شخصية: لا يمكن استعمالها إلا من حاملها لاحتوائها علي معلومات متعلقة بالحامل (اسم العميل والرقم السري الذي يعلمه إلا صاحبها وعدم قدرة علي استخدامها من قبل الغير) .

- تتميز بالطابع الدولي: استعمالها يكون علي مستوي المحلي والعالمي من خلال منظمات أو مؤسسات عالمية تقوم بإصدار البطاقة وتمنح التراخيص للبنوك المحلية بإصدارها، ومن أهم هذه المنظمات منظمة الفيزا كارد و الماستر كارد و الداينرز كلوب.³⁹

المبحث الثاني: آليات عرض الدينار الرقمي الجزائري و إنعكاسته علي بطاقة الدفع

حتى يتم الإحاطة بتأثير العملات الرقمية الرسمية علي البطاقة الدفع بشكل واضح يستوجب التطرق لآليات عرض الدينار الرقمي الجزائري (المطلب الأول)، ثم نعرض علي إنعكاسات إصدار العملات الرقمية علي بطاقات الدفع الالكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: آليات عرض الدينار الرقمي الجزائري

يحتكر بنك الجزائر إصدار الدينار الرقمي الجزائري، حتى وإن كان من حيث الواقع لم تفعل بعد في كافة جوانبها التقنية والتشريعية، ولم يتطرق المشرع إلي آلية عرض العملة وتداولها وفي انتظار صدور النصوص ولوائح التنظيمية.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى نماذج عرض الدينار الرقمي الجزائري (الفرع الأول) ثم تقييم هذه النماذج والعقبات التي تواجهها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: نماذج عرض الدينار الرقمي الجزائري

نقترح نموذجين في عرض الدينار الرقمي الجزائري:

نموذج 1: يقوم بنك الجزائر بإصدار العملة الرقمية وتسجيل الراغبين بتعامل بها، فيكون لكل متعامل محفظة رقمية تسجل فيها كل معاملاته المالية يعتمد على تقنية البلوكتشين، ويتحكم فيها البنك من خلال التحكم في المنصات وقواعد البيانات ورقابته، ولا تحتاج هذه التقنية إلي وسطاء لأن بنك من يتحكم في تقنية⁴⁰.

نموذج 2: بنك الجزائر السلطة الوحيدة المسؤولة عن إصدار ورقابة الدينار الرقمي الذي يضعه في التداول عن طريق الوسطاء بنوك تجارية ومؤسسات المالية (بريد الجزائر)، التي تملك حسابات للدينار الرقمي لدى بنك الجزائر، يكون دورها تحويل الدينار النقدي إلي دينار رقمي وتوفير المحافظ الرقمية للمستخدمين عند الطلب⁴¹، وتثبت هذه المحافظ يكون إما علي هواتف الذكية أو علي بطاقة الدفع، ويقوم مزودو خدمات الدفع المعتمدين من قبل بنك الجزائر بتقديم المساعدة تتمثل في تسهيل عملية الدفع باستخدام الدينار الرقمي، ويقوم العملاء بتحويل المبالغ النقدية إلى دينار رقمي عن طريق الوسطاء ويحتفظ بالعملة في المحافظ الالكترونية⁴².

وعملية تداول الدينار الرقمي الجزائري لابد أن تتميز بالسهولة الاستخدام حتى تحظى بالقبول من طرف العملاء لهذا علي البنوك المركزية أن تختار الآلية التي لا ترهقها ماليا وإداريا، وأن تتماشى مع

إمكانياتها ومع التطورات التكنولوجية من جهة أخرى، لذلك فإن السلطة التقديرية للبنك المركزي فاخترار طريقة تداول العملة أمر في غاية الأهمية؛ يكون من خلال تشخيص إمكانيته ومدى توافقها مع أي نموذج من النماذج أعلاه، أو إيجاد نموذج أنجح .

الفرع الثاني: تقييم هذه النماذج والعقبات التي تواجهها

نموذج 1: تعد تقنية البلوكتشين كأرضية لتشغيل وتداول العملات الرقمية وهي التقنية أكثر استعمالا، لذلك فإن أغلب الدول اعتمدت هذه التقنية لما تحققه من حماية وتجعلها غير قابلة للخرق،⁴³ لكن استخدام هذه تقنية في إصدار العملات الرقمية المركزية قد يمثل تحديا للبنوك المركزية تتمثل فيما يلي:

-إن هذه التقنية يتحكم فيها مجموع المشاركين في مجتمع الافتراضي يطلق عليهم بمنقبون لا تظهر هويتهم مما يؤدي إلى استخدام هذه التقنية في جرائم ماسة باقتصاد الدول على رغم من أن بعض التشريعات قد تربطها بسلطة إصدارها وإدارتها .⁴⁴

-ضخامة التعاملات التي تحصل في مدة قصيرة جدا باستخدام هذه التقنية قد تصل لآلاف التعاملات خلال الثانية الواحدة، وهو ما يستلزم من البنك المركزي أن تكون له بنية تحتية متطورة لتقديم ضمانات لتشغيلها وتكون قادرة على إدارة هذه التعاملات.⁴⁵

_لا يحتاج التعامل بهذه التقنية أي وسيط تتعامل بمبدأ الند للند حيث أن هذا نموذج يلغي دور الوسطاء أي علاقة مباشرة بين العميل وبنك المركزي ينجر عنه أن دينار رقمي يشكل بديلا للودائع لدى البنوك التجارية، وهذا يتنافى مع مبدأ إصدار العملات الرقمية الرسمية، وقد حدد بنك التسويات الدولية ثلاثة مبادئ أساسية لإصدار العملة المركزية، ومن بين هذه المبادئ مبدأ عدم إلحاق الضرر ونقص ضرر أن تمنع البنوك التجارية من أداء دورها ،وهذا يخالف هدف البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.⁴⁶

لكن استخدام هذه التقنية من عدمها في إصدار العملة الرقمية الرسمية يتحدد في مدى رغبة البنك المركزي في اعتمادها ،وهذا بحسب قدرتها بتحكم في البلوكتشن وكذا التحكم والسيطرة المركزية على العملة .

نموذج 2: لن يشكل الدينار الرقمي بديلا عن الودائع في البنوك التجارية،⁴⁷ ولا يشكل خطر عليها ويكون دور البنوك التجارية والمؤسسات المالية تحويل الدينار النقدي إلى دينار رقمي، بثبوت محفظة الرقمية وتخضع لرقابة البنك المركزي وأظن أن هذا النموذج أنجح مما سبقه ،وخاصة أن دور الوسطاء سواء

بنوك و مؤسسات مالية أو مزودو خدمات الدفع يساعدون في الجوانب التقنية متمثلة في تثبيت المحافظ الإلكترونية بإضافة إلي دور مزودو خدمات الدفع متمثل في تطوير وتسهيل نظام الدفع الإلكتروني. إن إصدار العملات الرقمية المركزية لا زال يكتنفه الغموض والسبب الرئيسي هو انعدام التأطير القانوني والتنظيمي للعملات ورغم ذلك هناك إقبال كبير من طرف الدول علي اعتماد عملات رقمية مركزية والذي يقدر بحوالي 130 دولة سنة 2023 مما يلزم عليها تنظيم القانوني للحد من المخاطر وفرض حماية للمتعاملين والحد من الجرائم الإلكترونية.⁴⁸

المطلب الثاني: انعكاسات إصدار العملة الرقمية المركزية علي بطاقات الدفع الإلكتروني

سننتظر في هذا المطلب إلى بطاقة الدفع كوسيلة فعالة لتداول العملات الرقمية (الفرع الأول) كما سيتم إبراز تأثير البطاقة الذكية على تداول العملات الرقمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: بطاقة الدفع الإلكتروني كوسيلة فعالة لتداول العملات الرقمية

تختلف صور العملة الرقمية وأشكالها تبعاً للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، ومن الشروط الأساسية لإصدار الدينار الرقمي الجزائري تحقيق القبول العام من طرف المتعاملين بها وتعتمد فكرة القبول العام علي مدى ثقة المتعاملين في هذه العملة،⁴⁹ وكما سبق ذكره العملات الرقمية تتمثل في بيانات مشفرة يتم تخزينها في محافظ إلكترونية، ويتم ربط العملات الرقمية بالحساب البنكي عن طريق بطاقات الدفع أو الهواتف الذكية، ومع تحقيق بطاقة الدفع الإلكتروني تقدماً ملحوظ في مجال المصرفي أصبحت البطاقات البنكية تحظى بمستوى عالي من القبول في العديد من الدول،⁵⁰ ولكي يكسب بنك المركزي ثقة المتعاملين في الدينار الرقمي الجزائري يجب أن يضع تحت تصرفه آلية يستحسنها المتعامل ومن خلالها يقوم بتحويل الدينار النقدي إلي الدينار الرقمي وحسب رأبي أن ذهنيات جزائرية استوعبت بطاقة الدفع لما توفره من مزايا وإيجابيات وخاصة منذ جائحة كورونا ازداد التعامل ببطاقة الدفع باعتبارها وسيلة موثوقاً .

وجدير بالذكر أن سهولة استخدام الدينار الرقمي، وخلوه من التعقيد يعد عاملاً جوهرياً في تداوله ولهذا استحدث المشرع وسيط في المادة 76 من القانون 09-23 مزودو خدمات الدفع المعتمدون قانوناً دورهم يكمن في تسهيل خدمات الدفع التي تقوم بها البنوك.⁵¹

ويحرص مزودو خدمات الدفع علي تحقيق مستويات الأمان لعمليات الدفع، حيث أن نشاطها يتصل بشكل مباشر بتقديم خدمات الدفع إلي العملاء، ومن بين هذه الخدمات إصدار البطاقات الإلكترونية

وتمكين العملاء من استخدامها، ويلتزم مقدم خدمات الدفع على مسؤوليته ومن أجل ضمان استمرار خدمة الدفع، وتحفيز العملاء على استعمال البطاقة الإلكترونية.⁵²

وانفتاح النظام المصرفي على البنوك الرقمية من خلال المادة 90 من القانون 09-23⁵³ ومزودو خدمات الدفع وفتح شبابيك الدفع الإلكتروني علي مستوى المتاجر وتعميمها للحد من استعمال النقود المادية له دور في تفعيل بطاقة الدفع الإلكتروني، وأصبح من الضروري أن يتكيف التشريع مع متطلبات هاته العملة من أجل تحقيق القبول العام الذي يعد أمرا ضروريا لضمان بقائها واستمرارها.

ولقد أقر المشرع الجزائري أن يتم الدفع الإلكتروني إما عن بعد أو عن طريق تسليم المنتجات باستخدام وسائل الدفع المرخص بها من خلال المادة 27 فقره 2 من القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية التي نصت يتم الدفع الإلكتروني من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض ومستغلة من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر و بريد الجزائر ومتصلة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الإلكتروني.⁵⁴

وجاء في بيان صحفي منعقد في 6 مارس 2024⁵⁵ من طرف محافظ بنك الجزائر السيد صالح الدين طالب مع البنوك والمؤسسات المالية، موضوعه حول تطوير الخدمات المصرفية من أجل شمول المالي على أن بنك الجزائر يعمل على تشجيع الابتكار، والتحول الرقمي للاقتصاد الوطني وتنفيذ القانون النقدي والمصرفي، مع مراعاة الجوانب الأساسية للأمن وإدارة المخاطر، وصرح محافظ بنك الجزائر أن البنوك تمتلك الخدمات المتنوعة المستندة إلى التكنولوجيا الحديثة، حيث تم تسجيل اتجاه جد إيجابي حول عمليات الدفع بالبطاقات التي تم معالجتها بواسطة نظام ATCI، وشهدت ارتفاعا بنسبة 56.5% بين سنتي 2022 و2023، بإضافة إلى ارتفاع حجم الدفع باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني بنسبة 54.6% ومع ذلك لا يزال غير كاف مع إمكانيات السوق الجزائرية، ودعا المحافظ إلى تحسين الخدمات المصرفية.

والدينار الرقمي الجزائري كوجه متطور لوسائل الدفع في شكل بروتوكول رقمي مخزن على بطاقة الدفع الإلكتروني يحقق القبول العام من قبل المتعاملين، حيث أصبحت نموذجا ينصرف إليه ذهن كلما ذكرت المدفوعات الإلكترونية.

الفرع الثاني: تأثير البطاقة الذكية على تداول العملة الرقمية

تمثل البطاقات الذكية والنقود الرقمية نظم دفع جديدة تنطوي على تأثيرات ونتائج رهيبة، والبطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة تحتوي على شريحة إلكترونية محكمة ضد العبث والتلاعب، تعتبر معالج للبيانات وتقوم بتخزين المعلومات عن الحالة المالية لحاملها، ولها قدرة عجيبة في سرعة التعامل وتنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا، وتسمح بتخزين الأموال من خلال برامج أمنة ومحمية ببعض أنظمة الحماية المتطورة من خلال برنامج يسمى بالخوارزمية الشفرية، إن القدرة المعلوماتية للبطاقات الذكية تمنحها أفضلية على باقي البطاقات، كما أن التطورات المستمرة في آلية المعالجات ستخفض نسبة الأخطاء وتستطيع تأكد من سلامة كل معاملة من الغش من خلال قراءة التوقيع الرقمي المخزن في معالج البطاقة،⁵⁶ ويختارها العميل للتعامل بها لإمكانية تحويلها لمحفظه رقمية، وإمكانية البطاقة الذكية لمعالجة المعلومات وليس تخزينها فقط بإضافة إلى القدرة على الاتصال بأجهزة الحاسب الآلي المختلفة عن طريق القارئ،⁵⁷ وهذا من متطلبات العمل بالعملة الرقمية ويرجع ذلك لمميزات نظم الدفع القائمة على آلية البطاقات الذكية من تأمين عمليات الدفع وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وعليه ما يزيد من كفاءة الدينار الرقمي الجزائري أن إجراء المدفوعات يتم عن طريق البطاقة الذكية، والعلاقة بين بطاقة الذكية والعملة الرقمية علاقة تكامل حيث أن بطاقة الذكية كآلية قانونية تساهم بشكل جدي في ترقية وتطوير العملة إن طبقت في أرض الواقع، وتؤثر العملة الرقمية على بطاقة الذكية تأثيرا إيجابيا من خلال تفعيلها.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية يظهر لنا جلليا عزم المشرع الجزائري على النهوض الحقيقي والفعال بنظام المصرفي، وذلك من خلال تبنيه لدينار الرقمي الجزائري الذي يشكل مرحلة جديدة تهدف إلى تطوير آليات الدفع الالكتروني، وعملية إصدار العملة الرقمية لازال يسودها الغموض بسبب انعدام التأطير القانوني والتنظيمي، ولتحقيق الأهداف المرجوة من العملة يفضل اعتماد على بطاقة الدفع الالكتروني لما توفره من حماية وأمان، فمن مخرجات الدينار الرقمي تفعيل بطاقة الدفع الالكتروني ويتجسد ذلك من خلال تبني المشرع للبنوك الرقمية وكذا مزودو خدمات الدفع التي تعمل على دفع عجلة الدفع الالكتروني.

وبناء على ما سبق فإنه يمكننا التوصل إلى جملة من النتائج ومجموعة من الاقتراحات

أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الموضوع:

- هناك تأخر في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بشروط إصدار الدينار الرقمي الجزائري وكذا قواعد تسيره ورقابته.

- يسمح الدينار الرقمي الجزائري القائم على آلية بطاقات الدفع في تأمين عمليات الدفع، وتحقيق القبول العام من خلال ثقة المتعاملين بها، حيث انتشرت ثقافة بطاقة الدفع في الجزائر وعرفت رواجاً في الآونة الأخيرة .

- اعتبار الدينار الرقمي وسيلة دفع إلكتروني له دور في تفعيل بطاقة الدفع الإلكتروني.

- من مخرجات الدينار الرقمي الجزائري كعملة وطنية تحفيز مشرع لتنظيم بطاقة الدفع الإلكتروني تنظيمًا قانونيًا حماية للعملاء .

- يساهم إصدار الدينار الرقمي الجزائري في استحداث وسائل وآليات إثبات جديدة لها دور في تعزيز منظومة أمن و حماية المستهلك الإلكتروني.

ارتأينا إلى اقتراح التوصيات التالية:

إن اتخاذ قرار إصدار الدينار الرقمي الجزائري ليس بالأمر السهل لذلك لابد من:

_ ضرورة تفعيل وتنفيذ النصوص القانونية الخاصة بالعملة الرقمية كأهم محور تبناها القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ، وكذا النصوص المتعلقة بالبنوك الرقمية ومزودو خدمات الدفع.

- على المشرع تنظيم آلية تداول العملة من خلال إصدار قوانين واللوائح التنظيمية لتكون أكثر فعالية وزوال الغموض الذي يكتنفها، ويفضل آلية بطاقات الدفع وهذا لحماية المتعاملين بها.

_ ينبغي على المشرع الجزائري إصدار قانون خاص بخدمات الدفع الإلكتروني باعتبار أن كل من العملة الرقمية وبطاقة الدفع وسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

- توعية وتحسيس المواطنين بأهمية هذه العملات ووضع خطط وبرامج تكوينية حول طرق الاستخدام الأمثل للعملة .

- تشجيع الدفع الإلكتروني عن طريق بطاقات الدفع عبر مختلف الوسائط الإلكترونية والذي يشكل دافعا لانتشار واستعمال الدينار الرقمي الجزائري.

_ على بنك الجزائر أن يكون علي دراية بمخاطر إصدار هاته العملة لذلك يجب أن ينتهج آلية التي توفر الأمان واستقرار النظام المالي.

_ تعزيز ثقافة الدفع الالكتروني من خلال التعاون والتنسيق بين البنوك الرقمية ومزودو خدمات الدفع وتوفرها على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتطورة.

_ تشكيل لجان عمل متخصصة تحت إشراف بنك الجزائر من أجل وضع إستراتيجية إصدار وتداول الدينار الرقمي الجزائري من شأنها أن تساهم بفعالية في بعث ديناميكية النشاط الإقتصادي الوطني.

- تحديد الدقيق لأهداف وأولويات بنك الجزائر من إصدار العملة الرقمية ، الأمر يتطلب رؤية مدروسة من قبل صناع القرار .

الهوامش:

- 1- قانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذو الحجة عام 1444 هـ الموافق 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة في 9 ذو الحجة 1444 هـ الموافق لـ 27 جوان 2023.
- 2- سارة سعودي، وعثمان عثمان، أثر تداول العملات الرقمية علي الاقتصاد وتحديات تبنيها بالجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص 38.
- 3- عابشة بوثجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر عملات مشفرة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 14، العدد 2، 2022، صفحة 185.
- 4- زروق مروان، النقود الالكترونية والنقود المشفرة الطبيعية والمخاطر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4، أكتوبر 2020، ص 515.
- 5- بوثجة عائشة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 18، العدد 29، 2022، ص 400_401.
- 6- عبد المالك توبي، منصف شرفي، اثر العملات الرقمية المشفرة علي مستقبل المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 11، العدد 1، 2021، صفحة 184.
- 7- أسماء بن لمخربش، العملات الافتراضية: دراسة في الواقع والمخاطر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 06 العدد 02، 2022، ص 542.

- 8-عبدالله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني لل عملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، مذكرة ماجستير، قانون الخاص، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018، صفحة 34-35.
- 9-عبد المالك توبي، منصف شرقي، المرجع السابق، ص 189.
- 10-بوتلجة عائشة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، المرجع السابق، ص 401.
- 11-عثمانية عثمان، وبن قيراط و داد ، نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي بالجزائر :الدينار الجزائري الرقمي، المجلد 8، العدد3، 2022، ص59.
- 12-جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسة النقدية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 17، العدد 1، 2023، صفحة 773.
- 13-عبدالله لعور، عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 5.
- 14-ليندة أيت بشير، دراسة تحليلية للآثار المترتبة عن اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية علي السياسة النقدية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15 العدد 2، 2022، ص 926.
- 15-اثير صلاح ابراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، مذكرة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط، حزيران، 2021، ص 164.
- 16-محمد لعناني، عزوز مناصرة، أثر اصدار البنك المركزي للنقود الرقمية علي النظام المصرفي التقليدي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020، ص 345.
- 17-جمال ملكي، المرجع السابق، ص 774.
- 18-اثير صلاح ابراهيم إبراهيم، المرجع السابق، ص 192.
- 19-أم الخير بحري، تطبيق الذكاء الاصطناعي في المعاملات المالية النقود الرقمية نمودجا، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 11، العدد 02، 2023، ص 151.
- 20-عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، المرجع السابق، ص 41.
- 21-قانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية المؤرخة في 28 ديسمبر 2017، عدد 76.
- 22-المادة 04 من القانون رقم 23-01 المؤرخ في 07 فبراير سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية مؤرخة في 08 فبراير 2023، عدد 08.
- 23-المادة 2 من القانون 23-09، سالف الذكر.

- 24-المادة 3من نفس القانون.
- 25-المادة 4من نفس القانون.
- 26-المادة 74من نفس القانون.
- 27_ المادة 48 من نظام رقم 24-03 مؤرخ في 18 محرم عام 1446 الموافق 24 يوليو سنة 2024، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد 58 صادر ة في 17 صفر 1446 هـ الموافق ل 22 غشت 2024.
- 28- احمد سفر ،أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الأولى لبنان، 2008، ص77.
- 29_ يوسف واقد ،النظام القانوني للدفع الالكتروني ،مذكرة ماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمّر تيزي وزو، 2011، ص69.
- 30_حوالف عبد الصمد ،النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2016، ص126.
- 31-مادة 68 من القانون 23-09،سالف الذكر.
- 32- قانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 ماي 2022 الموافق ل 4 شوال 1443 هـ المتضمن القانون التجاري،الجريدة الرسمية العدد رقم 32 الصادرة في 13 شوال 1443 الموافق ل 14 ماي 2022.
- 33-مادة 543 مكرر 23 من القانون 22-09،سالف الذكر
- 34-مادة 543 مكرر 24 من نفس القانون.
- 35-حمود محمد غازي الحمادة، العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني،المركز العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،الطبعة الأولى،2018، ص41.
- 36-كميت طالب البغدادى،الاستخدام غير المشروع لبطاقات الائتمان،دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1،الأردن 2008، ص69 .
- 37-جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة ،ط1، عمان، الأردن، 2008، ص28.

- 38- أمجد حمدان الجهني، المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص42.
- 39- بكير علي محمد أبو بكر، الطبيعة القانونية لبطاقة الائتمان، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2017، ص64.
- 40- زيدان لخضر، وفرجي محمد، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي، المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ، مجلة (المدير)، مجلد 08، عدد 01، 2021، ص230.
- 41- قسوري إنصاف، وعبة فريد، تداعيات إصدار الدينار الرقمي الجزائري "e_dzd" في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 23_09، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 1، 2024، ص162.
- 42- عثمانية عثمان، بن قيراط وداد، المرجع السابق، ص66.
- 43- زيدان لخضر، وفرجي محمد، المرجع السابق، ص219.
- 44- أسماء بن لمخربش، المرجع السابق، ص543.
- 45- اثير صلاح إبراهيم إبراهيم، المرجع السابق، ص161.
- 46- ASIAN DEVELOPMENT BANK. 2021. CENTRAL BANK DIGITAL CURRENCIES p20.
- ASIAN: Creative Commons Attribution 3.0 IGO license\.
- 47_ عثمانية عثمان، بن قيراط وداد، المرجع السابق، ص67.
- 48 <https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/09/Picture-this-The-ascent-of-CBDCs> . تاريخ الولوج إلى الموقع: يوم 07 سبتمبر 2024 على الساعة (13:00) زولا .
- 49- أحمد السيد لبيب إبراهيم، الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية ومقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2009، ص61.
- 50- حمود محمد غازي الحمادة، المرجع السابق، ص50.
- 51- المادة 76 من القانون 23-09، سالف الذكر.
- 52- زيدان لخضر، وفرجي محمد، المرجع السابق، ص236.

- 53-المادة 90من القانون 09-23،سالف الذكر.
- 54-المادة 27من القانون رقم 18-05،المؤرخ في 10ماي2018،المتعلق بالتجارة الإلكترونية،جريدة رسمية 28،المؤرخة في 16ماي2018.
- 55-بيان صحفي ،يوم 7مارس2024، بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ الولوج إلى الموقع:02 أبريل2024 على العاشرة(10)صباحا.
- 56- نضال سليم برهم،أحكام عقود التجارة الالكترونية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1،2009، ص121.
- 57-لوصيف عمار،إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية،رسالة ماجيستر،جامعة قسنطينة،2009،ص30.

المراجع :

1-النصوص القانونية:

- قانون17-11المؤرخ في 27ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية المؤرخة في 28ديسمبر 2017،عدد76.
- قانون رقم22-09المؤرخ في 5ماي2022الموافق ل4شوال1443هـ المتضمن القانون التجاري،الجريدة الرسمية العدد رقم32 الصادرة في 13شوال1443الموافق ل14ماي 2022.
- القانون رقم 23-01 المؤرخ في07فبراير سنة2023 المعدل والمتمم للقانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها،الجريدة الرسمية مؤرخة في 08فبراير2023، عدد08.
- قانون رقم 23-09مؤرخ في 3ذو الحجة عام 1444هـ الموافق 21جوان 2023،يتضمن القانون النقدي والمصرفي،الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة في 9ذو الحجة 1444هـ الموافق ل27جوان 2023.
- نظام رقم 24-03 مؤرخ في 18محرم عام1446الموافق24يوليوسنة2024،يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها ،الجريدة الرسمية العدد58 صادرة في17صفر 1446هـ الموافق ل22 غشت 2024.

2-الكتب:

- احمد سفر ،انظمة الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الاولى لبنان،2008.

- حوالف عبد الصمد ،النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2016.

-حمود محمد غازي الحمادة، العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني،المركز العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،الطبعة الأولى،2018.

-كميت طالب البغدادي،الاستخدام غير المشروع لبطاقات الائتمان،دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2008.

- جلال عايد الشورة ، وسائل الدفع الالكتروني ، دار الثقافة،ط1، عمان ، الأردن،2008.

- أمجد حمدان الجهني،المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن،2010.

- بكير علي محمد أبو بكر،الطبيعة القانونية لبطاقة الائتمان ،المركز القومي للاصدارات القانونية،القاهرة،الطبعة الأولى،2017.

-أحمد السيد لبيب إبراهيم،الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني دراسة تحليلية ومقارنة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية ،2009.

- نضال سليم برهم ،احكام عقود التجارة الالكترونية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2009.

3-المذكرات:

-عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن(دراسة تحليلية مقارنة) ،مذكرة ماجستير،قانون الخاص،كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة،2018.

-اثير صلاح ابراهيم إبراهيم ،التنظيم القانوني للعملات الرقمية،مذكرة ماجستير،قسم القانون العام،كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط ،حزيران،2021.

-يوسف واقد ،النظام القانوني للدفع الالكتروني ،مذكرة ماجيستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمّر تيزي وزو،2011.

-لوصيف عمار، استراتيجة نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.

4-المقالات:

-سارة سعودي، وعثمان عثمانية، أثر تداول العملات الرقمية علي الاقتصاد وتحديات تبنيها بالجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 2، 2023.

-عايشة بوتلجة، العملات الرقمية المركزية ودورها في الحد من مخاطر عملات مشفرة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 14، العدد 2، 2022.

-بوتلجة عائشة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاساتها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022.

-زروق مروان، النقود الالكترونية والنقود المشفرة الطبيعة والمخاطر، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4، أكتوبر 2020.

-عبد المالك توبي، منصف شرفي، اثر العملات الرقمية المشفرة علي مستقبل المعاملات المالية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 11، العدد 1، 2021.

-أسماء بن لمخربش، العملات الافتراضية:دراسة في الواقع والمخاطر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

-عثمانية عثمان، وبن قيراط ووداد ، نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي بالجزائر :الدينار الجزائري الرقمي، المجلد 8، العدد 3، 2022.

-جمال ملكي، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسة النقدية مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 17، العدد 1، 2023.

-عبدالله لعور، عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الالكترونية ،العملات الرقمية، العملات الافتراضي والعملات المشفرة: البحث المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، المجلد 11، العدد 02، 2021.

-ليندة أيت بشير، دراسة تحليلية للأثار المترتبة عن اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية علي السياسة النقدية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، 2022.

-محمد لعناني، عزوز مناصرة، أثر اصدار البنك المركزي للنقود الرقمية علي النظام المصرفي التقليدي،مجلة العلوم الإنسانية،المجلد 20،العدد 2، 2020.

-أم الخير بحري، تطبيق الذكاء الاصطناعي في المعاملات المالية النقود الرقمية نموذجا،مجلة القانون العقاري والبيئة،المجلد 11،العدد 02،2023.

-زيدان لخضر، وفرجي محمد، مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي،المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ،مجلة(المدير)،مجلد 08،عدد 01،2021.

-قسوري إنصاف، وعبة فريد، تداعيات إصدار الدينار الرقمي الجزائري "e_dzd" في ظل القانون النقدي والمصرفي رقم 09_23،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13،العدد 1، 2024.

5-المواقع الالكترونية:

www.bank-of-algeria.dz

<https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/09/Picture-this-The-ascent-of-CBDCs>

6-المراجع باللغة الاجنبية:

-ASIAN DEVELOPMENT BANK .2021.CENTRAL BANK DIGITAL CURRENCIES

ASIAN: Creative Commons Attribution 3.0 IGO license\.